



## بيان صحفي

### محاكم سوق أبوظبي العالمي تصدر قوانين تمويل التقاضي

- أطلقت محاكم سوق أبوظبي العالمي إطار عمل متكامل لتمويل التقاضي الذي يقدمه الطرف الثالث

16 أبريل 2019، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: أصدرت محاكم سوق أبوظبي العالمي، السلطة القضائية المستقلة لسوق أبوظبي العالمي، قوانين تمويل التقاضي وذلك استجابةً للطلب المتزايد على التمويل الذي يقدمه طرف ثالث وما يتطلبه من تنظيم لإجراءات التقاضي والتحكيم. وتعد هذه القوانين الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد صممت لتوفر المزيد من اليقين فيما يتعلق بإنفاذ ترتيبات التمويل في إجراءات فض النزاعات. تعتبر محاكم سوق أبوظبي العالمي أول ولاية قضائية في المنطقة تبادر بوضع إطار شامل للتمويل الذي يقدمه الطرف الثالث وتدخل القوانين الجديدة حيز التنفيذ بشكل فوري.

وستمكن قوانين تمويل التقاضي الأطراف من الحصول على التمويل لتغطية كافة أو جزء من التكاليف القانونية من قبل مُمول التقاضي التجاري الخاص ليس له مصلحة مباشرة في الإجراءات. في حال نجح المُتقاض في دعواه، يحصل الممول على حصة متفق عليها مسبقاً من نتائج الدعوى، وهو ما يمثل غالباً نسبة من المبلغ المسترد، في حال لم تنجح دعوى المُتقاض، فإن الممول لا يدفع شيئاً للممول ويفقد الممول أمواله.

وقد صممت محاكم سوق أبوظبي العالمي القوانين بعد فترة مراجعة لإطار عمل تمويل التقاضي في الولايات القضائية الأخرى ومنها أستراليا وسنغافورة وهونج كونج وإنجلترا وويلز والولايات المتحدة. وقد سبق سن القوانين الجديدة ورقة استشارية مكنت المحاكم من الاطلاع على آراء الجمهور وكافة الأطراف المهتمين في التمويل بما يضمن أن تستجيب القوانين الجديدة لاحتياجات الشركات والمؤسسات الخاصة في هذا القطاع، حيث حصلت الورقة الاستشارية على ردود إيجابية من قبل العديد من الشركاء الاستراتيجيين كالمحامين والممولين والمتقاضين، الأمر الذي يدل على اهتمام قوي في المنطقة ودعم واضح بشأن التمويل الذي يقدمه طرف ثالث.

وفي هذه المناسبة، قال اللورد ديفيد هوب، رئيس محاكم سوق أبوظبي العالمي: "إن إصدار قوانين تمويل التقاضي تجسيداً لمساعدتنا لإيجاد توازن بين حاجة المتقاضين إلى تمويل إجراءاتهم القانونية وبين المصالح التجارية المشروعة للممولين وبين ضمان شفافية دور الممول لصالح المستفيدين من التمويل. يستمر قطاع تمويل التقاضي في النمو في العالم ويلعب دوراً أساسياً في إقامة دعاوى هامة في العديد من الولايات القضائية. وإننا بدورنا نسعى دوماً إلى أن تتماشى قوانين محاكم سوق أبوظبي العالمي مع أفضل الممارسات في قطاع فض النزاعات الدولي."

تنظم القوانين الجديدة جوانب عدة من تمويل التقاضي وتشمل: أن يكون العمل الأساسي للممول في تمويل إجراءات قضائية لا يكون هو طرف فيها، على الممول أن يمتلك أصول مؤهلة بقيمة لا تقل عن 5 ملايين دولار أمريكي، وكما يجب أن تتضمن اتفاقية تمويل التقاضي على شروط أساسية تضمن عدم وجود تضارب للمصالح، وترسم حدود تدخل الممول في تسوية الإجراءات وواجبات الممولين حول التعامل مع المحامين.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على [قوانين تمويل التقاضي الخاصة بسوق أبوظبي العالمي](#).

نبذة عن محاكم سوق أبوظبي العالمي:

تمثل محاكم سوق أبوظبي العالمي، السلطة القضائية لسوق أبوظبي العالمي وأحد سلطاته المستقلة الثلاث التي تدعم الالتزام المستمر للسوق لتوفير منصة عمل مبتكرة وحيوية وذات كفاءة عالية لمختلف قطاعات الأعمال بما يحقق استدامة النمو الاقتصادي لأبوظبي ودولة الإمارات. وتعد محاكم سوق أبوظبي العالمي، أول سلطة قضائية في منطقة الشرق الأوسط تعتمد على الأسس الراسخة لقانون العموم الانجليزي بشكل مباشر في كافة تعاملاتها وأحكامها القضائية.

وبدأت محاكم سوق أبوظبي العالمي في مزاولة نشاطها القضائي بشكل كامل منذ مايو 2016، وهي تضم مجموعة من القضاة المميزين أصحاب الخبرات الواسعة في أبرز الهيئات التنظيمية العالمية التي تتبع قانون العموم، واللذين يحظون باحترام وتقدير كبيرين على نطاق واسع. وتضم محاكم سوق أبوظبي العالمي المحكمة الابتدائية ومحكم الاستئناف اللتان تقومان بفض وتسوية المنازعات المدنية والتجارية. وبشكل الابتكار جزءاً أساسياً من طبيعة عمل محاكم السوق التي اعتمدت على تقديم الخدمات الإلكترونية منذ تأسيسها، كما واصلت تطوير منظومة خدماتها الإلكترونية بشكل مستمر لتعزيز شمولية خدماتها القضائية وتسوية المنازعات عبر منصتها الإلكترونية.

وتعد محاكم سوق أبوظبي العالمي عضواً أساسياً في المنظومة القضائية لأبوظبي، وهي تواصل بناء علاقات التعاون الاستراتيجية مع أبرز الهيئات القضائية المحلية والعالمية بما يشمل، دائرة القضاء في أبوظبي، ووزارة العدل، ودائرة محاكم رأس الخيمة، ومركز رأس الخيمة للشركات الدولية، والمحكمة التجارية لإنجلترا وويلز "قسم مجلس الملكة"، والمحكمة العليا لهونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، والمحكمة العليا لنيو ساوث ويلز، والمحكمة الفيدرالية الاسترالية، والمحكمة العليا في سنغافورة. للمزيد من المعلومات حول محاكم سوق أبوظبي العالمي، الرجاء زيارة الرابط الإلكتروني:  
<https://www.adgm.com/doing-business/adgm-courts/home/>

نبذة عن سوق أبو ظبي العالمي:

فتح سوق أبو ظبي العالمي، المركز المالي الدولي في عاصمة دولة الإمارات، أبوابه لممارسة الأعمال في يوم 21 أكتوبر من عام 2015. وجاء إطلاق سوق أبو ظبي العالمي كامتداد طبيعي لدور الإمارة كمساهم معتمد ومسؤول في المجتمع المالي العالمي. كما يشكّل السوق جزءاً محورياً من رؤية أبو ظبي الاقتصادية، حيث يلعب السوق، من خلال موقعه الاستراتيجي في قلب أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، دوراً محورياً في ترسيخ مكانة أبو ظبي كمركز رائد للأعمال والتمويل على الصعيد الدولي، يرتبط مع الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب آسيا. ومن خلال سلطاته المستقلة الثلاث وهي سلطة التسجيل، سلطة تنظيم الخدمات المالية، ومحاكم سوق أبو ظبي، سوق أبو ظبي العالمي أعضائه من الشركات المسجلة من ممارسة نشاطاتها ضمن بيئة خالية من الضرائب، وضمن أطر تنظيمية ذات مستويات عالمية، ونظام محاكم مستقل وبنية تحتية تشريعية تستمد قواعدها من القانون الإنجليزي العام. وينشط سوق أبو ظبي العالمي بشكل مبدئي في ثلاث مجالات رئيسية، هي: الخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات، وإدارة الأصول، علماً بأن السوق سيتمتع بدرجة عالية من المرونة ليتمكن من إطلاق المزيد من النشاطات مع مرور الوقت، وفقاً لاحتياجات السوق. للمزيد من المعلومات حول سوق أبو ظبي العالمي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني [www.adgm.com](http://www.adgm.com) للاستفسارات الإعلامية، يرجى التواصل مع:

راوند القاضي

رقم الهاتف: 0561779653

البريد الإلكتروني: [rawand.alqadi@adgm.com](mailto:rawand.alqadi@adgm.com)